

## من وزير الاقتصاد والمالية إلى

الموضوع: حول المعلوم على الأراضي غير المبنية  
المرجع : مكتوبكم بتاريخ 16 ماي 2014

لقد أقدتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن الجمعية اقتنتت لفائدة منخرطيهها 17 هكتارا لإقامة مساكن اجتماعية بجهة وتقدّمت للغرض لبلدية بطلب الحصول على شهادة إعفاء من المعلوم على الأراضي غير المبنية المنصوص عليه بالفصل 32 من مجلة الجباية المحلية. غير أن البلدية المذكورة رفضت منحها الإعفاء وطالبتها بدفع المعلوم على الأراضي غير المبنية باعتبارها باعثا عقاريا على أساس المعلوم بالمتر المربع المبني الموظف بالمناطق ذات الكثافة العمرانية المرتفعة (0,318 د) المنصوص عليها بالأمر عدد 1186 لسنة 2007 المؤرخ في 14 ماي. فطلبتكم مدّكم بتوضيحات في الغرض.

وجوابا يشرفني إعلامكم أن الأراضي غير المبنية الكائنة بالمناطق الراجعة بالنظر للجماعات المحلية تخضع للمعلوم على الأراضي غير المبنية بنسبة 0,3% من القيمة التجارية الحقيقية للأراضي. وفي غياب القيمة التجارية الحقيقية يوظف المعلوم بالمتر المربع تصاعديا حسب كثافة المناطق العمرانية المحددة بمثال التهيئة العمرانية وذلك طبقا لأحكام الأمر عدد 1186 لسنة 2007 المؤرخ في 14 ماي 2007.

وتعفى من المعلوم المذكور خاصة الأراضي غير المبنية الكائنة بالمناطق الصناعية والسكنية والسياحية والمناطق المعدة لإستعمال حرفي أو مهني والمقسمة طبقا للتشريع والتراتب الجاري بها العمل ما لم يقع التفويت فيها من طرف المقسم.

وعلى هذا الأساس وبالنسبة إلى الحالة الخاصة وباعتبار أن الأرض موضوع مكتوبكم في طور التقسيم فإنها تخضع للمعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك بعنوان الفترة الممتدة بين سنة 2011 و 2014.

أما بالنسبة إلى مبلغ المعلوم المعتمد من قبل البلدية فإنه يمكنكم الرجوع إلى مثال التهيئة العمرانية للمنطقة للثبوت من المكان المتواجد فيه الأرض موضوع مكتوبكم لتحديد مبلغ المعلوم المستوجب عليها طبقاً لأحكام الأمر الأمر عدد 1186 لسنة 2007 المؤرخ في 14 ماي 2007.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

المدير العام للدراسات

والتشريع الجهائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي